ملخّص البحث:

الاستثناء في مفهومه العامّ هو عمليّة إخراج بوساطة أداة تسمّى أداة الاستثناء، ويقوم على أركان ثلاثةٍ هي: المستثنى منه (المُخْرَج منه) والمستثنى (المُخْرَج) وأداة الاستثناء (أداة الإخراج)، وللاستثناء أدوات، هي: (إلّا) و(غير) و(سوى)، و(إلّا) هي أمّ أدوات الاستثناء، وغيرها محمول عليها. وأمّا (غير) و(سوى) فلا تأتيان إلّا مضافتين، وهما تعربان إعرابَ ما بعد (إلّا). وقد يحصل معنى الاستثناء بألفاظ ليس موضوعةً للاستثناء أصلًا، مثل (ليس) و(لا يكون) و(عدا) و(خلا) و(حاشا).

وهو يُدرَس عند النحاة في باب (المنصوبات) لأنّ الحكم الغالب لما بعد الأداة عندما يكون الاستثناء مكتمل الأركان النصبُ. غيرَ أنّ الحكم الإعرابيّ لما بعد أداة الاستثناء يختلف عندما يكون الاستثناء سالبًا مُصَدَّرًا بالنفي أو ما يُحمَل على النفي كالنهي والاستفهام، أو عندما يكون الاستثناء منقطعًا، أيْ عندما لا يكون ما بعد أداة الاستثناء بعضًا من المستثنى منه. وقد اقتضى ذلك مني أن أوضّح أنواع الاستثناء باعتبار أركانه تارةً وباعتبار علاقة ما بعد أداة الاستثناء بالمستثنى منه تارةً أخرى، وأن أذكر الأحكام الإعرابيّة لكلّ نوع من تلك الأنواع.

وقد آثرتُ أن يكون الاستثناء المنقطع محورَ البحث وعماده؛ لأنّ له خصوصيّةً تتجلّى في خروجه عن المستثنى منه وعدم دخوله في جنسه، فوضّحت مفهومه عند النحاة أوّلًا، وبيّنتُ أحكامه الإعرابيّة ثانيًا، وحاولتُ أن أحدّد أشهر وظائفه الدلاليّة وأغراضه البلاغيّة ثالثًا، ثمّ انتقلت إلى تحليل شواهد من القرآن الكريم والشعر العربيّ الفصيح، وحاولتُ ما استطعتُ أنْ أتلمّس الأغراض البلاغيّة للاستثناء المنقطع في كلّ شاهد، وأن أحدّدها وأسمّيَها. وكان عليّ بعد ذلك أن أختم عملي بخاتمةٍ خصّصتها لأهمّ النتائج والتوصيات والمقترحات. وكان من تمام البحث أنْ ذيّلتُه بفهرس للمصادر والمراجع الّتي استعنتُ بها واقتبستُ منها.

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلامُ على سيّد الخلق وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعدُ،

فالاستثناء من أساليب التعبير الشائعة، وله في اللغة تصرّفٌ وتنوّع بحسب قصد المتكلّم، وله عند النحاة أحكامٌ نحويّة مختلفة وأغراض دلاليّة متعدّدة وفق اختلاف أنواعه. ولذلك رأيته موضوعًا خليقًا بالبحث والدراسة. وقد خصصت نوعًا منه بمزيد من النظر، وهو الاستثناء المنقطع، لأنّه منحاز عن الوضع الأصليّ للاستثناء، وله وظائف دلاليّة خاصّة لا يقوم بها غيره.

ولعلّ رغبتي في إيضاح الأغراض البلاغيّة لهذا النوع من الاستثناء الذي يُعَدّ أسلوبًا خاصًّا في التعبير كانت السببَ الرئيسَ الّذي حدا بي لتناول هذا الموضوع.

وقد حرصتُ كلّ الحرص على الوقوف على كلام النحويّين وآرائهم فيما عرضتُ له، وحاولتُ أن أستخلص من كلامهم ما يجلو بعض الحقائق ويزيل بعض الشبهات، وحرصتُ أيضًا على العناية بالشواهد من القرآن والشعر ما وسعني ذلك.

وإنّي لأرجو أن يكون عملي هذا ملبّيًا حاجةً عند المشتغلين بالنحو العربيّ، دانيًا من السداد، غيرَ متجانف عن الصواب. واللهُ من وراء القَصد.

مفهوم الاستثناء عند النحاة وتعريفه

عرّف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ) صاحب كتاب التعريفات الاستثناءَ بقوله: "الاستثناء: إخراج الشيء من الشيء؛ لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقةً وحكماً، ويتناول المنفصل حكماً فقط."[1]

وكان ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) قد أفاض في إيضاح مفهومه بقوله: "اعلم أنّ الاستثناء استفعالٌ، من ثَنَاهُ عن الأمر يَثْنِيهِ إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرفُ اللفظ عن عُمومه بإخراجِ المستثنى من أنّ يتناوله الأوّلُ، وحقيقتُه تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ، فكلُّ استثناء تخصيصٌ، وليس كلُّ تخصيص استثناءً، فإذا قلت: قام القومُ إلَّا زيدًا، تبيّن بقولك: (إلَّا زيدًا) أنّه لم يكن داخلًا تحت الصَّدْر، إنّما ذكرتَ الكلَّ، وأنت تريد بعضَ مدلوله مجازًا، وهذا معنَى قول النحويّين: (الاستثناءُ إخراجُ بعضٍ من كلّ، أي: إخراجُه من أنّ يتناوله الصدرُ، فـ (إلَّا) تُخْرج الثانيَ ممّا دخل في الأوّل، فهي شِبْهُ حرف النفي، فقولُنا: (قام القومُ إلَّا زيدًا) بمنزلةِ (قام القومُ لا زيدٌ)، إلَّا أنّ الفرق بين الاستثناء والعطف أنّ الاستثناء لا يكون إلّا بعضًا من كلّ، والمعطوف يكون غيرَ الأوّل، ويجوز أن يُعطَف على واحد، نحوَ قولك: قام زيدٌ لا عمرٌو، ولا يجوز في الاستثناء أنّ تقول: قام زيد إلَّا عمرًا. والمستثنَى منه

[1] كتاب التعريفات: ٢٣

والمستثنَى جملةٌ واحدةٌ، وهما بمنزلةِ اسم مضافٍ، فإذا قلت: جاءني قومُك إلَّا قليلاً منهم، فهو بمنزلة قولك: جاءني أكثرُ قومك، فكأنّه اسمٌ مضافٌ، لا يتِمّ إلّا بالإضافة."[٢]

وعرّفه ابن مالك (ت٦٧٢هـ) بقوله: "وهو المُخرَج تحقيقًا، أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(إلّا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة."[٣]

وشرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تعريف ابن مالك فقال: "ومثال المُخرَج تحقيقًا: قام إخوتك إلّا زيداً؛ والمخرج تقديرًا هو المستثنى في الاستثناء المنقطع نحو: (ما لهم به من علمٍ إلّا اتّباع الظنّ)[٤]. فالظنّ مستَحضَر بذكر العلم لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو في تقدير الداخل فيه.

والمُخرَج من مذكور نحو: قام القومُ إلا زيداً. ومن متروك نحو: ماضربتُ إلا زيدًا، التقدير: ما ضربت أحدًا ...".[٥]

واشترط بعض النحاة أن يكون المُخْرَج من المستثنى منه أقلَّ من الباقي، وأنكر آخرون ذلك وأجازوا أن يكون المُخْرَجُ مساويًا للباقي أو أن يكون أكثرَ منه. وإليك قول ابن مالك في هذه القضيّة: "واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي، واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي فلا يجوز على القولين: عندي عشرة إلا ستةً، ولا على الأوّل عندي عشرة إلّا خمسةً وهو على القول الثاني جائز، وكلاهما جائز عند الكوفيين، وهو الصحيح. وممّن وافقهم ابنُ خروف واستدلّ بقوله تعالى: (قم الليلَ إلّا قليلًا * نصفَه)[٦] قال فالقليل هو المستثنى وليس معلوم القدْر، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل، والضمير عائد إلى الليل والمعنى قم نصْف الليل وأقلّ منه وأكثر منه. قال: يخرج من هذا أن المستثنى النصف أو أقلّ منه أو أكثر منه"[٧].

أنواع الاستثناء عند النحاة

١ – بحسب وجود المستثنى منه في الكلام:

وينقسم الاستثناء بهذا الاعتبار قسمين:

– الاستثناء التامّ: وهو ما ذُكِرَ فيه المستثنى منه.

– الاستثناء الناقص أو المفرَّغ: وهو ما لم يُذكَر فيه المستثنى منه.

---

[٢] شرح المفصّل لابن يعيش ٢: ٤٦

[٣] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠١

[٤] سورة النساء: ١٥٧

[٥] المساعد على تسهيل الفوائد ١: ٥٤٨

[٦] سورة المدَّثر: ٢–٣

[٧] شرح التسهيل ٢: ٢٩٣

وقد عبّر **المبرّد** (ت٢٨٦هـ) في مطلع حديثه عن الاستثناء عن هذين النوعين من غير أن يسميهما باسمهما فقال:

"وَالِاسْتِثْنَاء على وَجْهَيْن أَحدهمَا أَن يكون الْكَلَام مَحْمُولًا على مَا كَانَ عَلَيْهِ قبل دُخُول الِاسْتِثْنَاء وَذَلِكَ قَوْلك: مَا جَاءَنِي إِلَّا زيدٌ، وَمَا ضربت إِلَّا زيدًا، وَمَا مَرَرْت إِلَّا بزيد، فَإِنَّمَا يجْرِي هَذَا على قَوْلك جَاءَنِي زيد وَرَأَيْت زيدًا ومررت بزيد، وَتكون الْأَسْمَاء مَحْمُولَة على أفعالها، وَإِنَّمَا احتجتَ إِلَى النَّفْي وَالِاسْتِثْنَاء لِأَنَّك إِذا قلت جَاءَنِي زيد، فقد يجوز أَن يكون مَعَه غَيره، فَإِذا قلت: مَا جَاءَنِي إِلَّا زيد، نفيتَ الْمَجِيء كُلَّه إِلَّا مَجِيئَه، وَكَذَلِكَ جَمِيع مَا ذكرنَا.

وَالْوَجْه الآخر أَن يكون الْفِعْل أَو غَيره من العوامل مَشْغُولًا ثمَّ تَأتي بالمستثنى بعد، فَإِذا كَانَ كَذَلِك فالنصب وَاقع على كلّ مُسْتَثْنى وَذَلِكَ قَوْلك جَاءَنِي الْقَوْم إِلَّا زيدًا ومررت بالقوم إِلَّا زيدًا. وعَلى هَذَا مجْرى النَّفْي وَإِن كَانَ الأجود فِيهِ غَيره نَحْو مَا جَاءَنِي أحدٌ إِلَّا زيدٌ وَمَا مَرَرْت بِأحد إِلَّا زيدٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّك لما قلت جَاءَنِي الْقَوْم وَقع عِنْد السَّامع أَن زيدا فيهم فَلَمَّا قلت إِلَّا زيدًا كَانَت إِلَّا بَدَلًا من قَوْلك (أَنفي زيدًا) وَ (أَسْتَثني فِيمَن جَاءَنِي زيدًا) فَكَانَت بَدَلًا من الْفِعْل".[٨]

ومن المُجمَع عليه أنّ المستثنَى في الاستثناء التامّ الموجب واجب النصب، نحو: جاء القومُ إلّا زيدًا، وأنّه في الاستثناء التامّ السالب يجوز فيه وجهان: الأوّل إتباع المستثنى منه على البدليّة وهو الراجح، نحو: ما جاء القومُ إلّا زيدٌ، والثاني النصب على الاستثناء وهو المرجوح، نحو: ما جاءَ القومُ إلّا زيدًا.

وأمّا في الاستثناء الناقص – وهو الاستثناء المفرَّع – فحكمُ ما بعد أداة الاستثناء بحسب موقعه في الجملة، ففي قولنا: ما جاء إلّا زيدٌ، وقع زيدٌ فاعلًا، وفي قولنا: ما رأيتُ إلّا زيدًا، وقع زيد مفعولًا به، وفي قولنا: ما مررتُ إلّا بزيد، وقع زيد اسمًا مجرورًا، وأداة الاستثناء في هذه الحالة تحصر ما قبلها فيما بعدها في المعنى. والاستثناء المفرَّغ هو أسلوبٌ يسمّيه النحاة الحَصْر، ويسمّيه البلاغيّون القَصْر.

غيرَ أنّ ثمّةَ رأيًا تؤيّده بعض الشواهد يقول: إنّ ما بعد أداة الاستثناء في الاستثناء المفرَّغ يجوز فيه النصب على الاستثناء إذا أمكن تقدير المستثنى منه في الكلام. قال ناظرُ الجيش (ت٧٧٨هـ) في كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد):

"قد عُلم – ممّا تقدّم – أنه إذا لم يذكر المستثنى منه فقد يفرّغ العامل فيكون الحكم كما تقدم، وقد لا يفرّغ، فينصب ما بعد (إلّا) على الاستثناء، لكنّه يتعيّن القول بالتفريغ إذا أدّى عدم القول به إلى حذف ما لا يجوز حذفه، ولا يتعيّن في غير ذلك، بل يجوز، فعلى هذا ما قبل (إلّا) إمّا أن يقتضي مرفوعًا، أو منصوباً، أو مجرورًا، فإن اقتضى منصوبًا، أو مجرورًا جاز التفريغ، نحو: ما ضربت

[٨] المقتضب ٤: ٣٨٩–٣٩٠

إلا زيدًا، وما مررت إلّا بعمرو، وجاز أن يكون المفعول محذوفا؛ لأنه فضلة، فينصب ما بعد (إلّا) على الاستثناء من المحذوف، نحو: ما ضربت إلّا زيدًا، وما مررت إلّا عمرًا، أي: ما ضربت أحدًا، وما مررت بأحدٍ، ومنه قول الشاعر:

نجا سالمٌ، والنفسُ منه بشدقه ولم ينجُ إلّا جَفْنَ سيفٍ ومئزرا [٩]

أي: لم ينج بشيء ، وإن اقتضى مرفوعًا، وكان غيرَ فاعل، جاز التفريغُ، والنصبُ على الاستثناء، نحو قول الشاعر:

هل هو إلّا الذئب لاقى الذّيبا [١٠]

روي بالوجهين، فالرفع على التفريغ، والنصب على تقدير: هل هو شيء إلا الذيب، هذا مثال حذف مرفوع هو خبر، ومثالُ حذفِ مبتدأٍ قولُ الشاعر:

يطالبُني عمرٌو ثمانينَ ناقةً وما ليَ يا عفراءُ إلّا ثمانيا [١١]

وإن قدّرت (ما) استفهاميةً، فلا حذف، وإن كان المرفوعُ المقتضَى فاعلًا وجبَ التفريغُ، ولم يجز نصبُ ما بعد (إلّا) على الاستثناء، نحو: ما قام إلّا زيدٌ؛ لأنّ الفاعل لا يُحذَف"[١٢].

٢ – بحسب كون المستثنى بعضًا من المستثنى منه حقيقةً أو مجازًا أو عدم كونه:

وينقسم الاستثناء بحسب هذا الاعتبار قسمين أيضًا هما:

- الاستثناء المتّصل: وهو ما كان فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه حقيقةً.
- والاستثناء المنقطع: وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه أو كان بعضًا منه مجازًا لا حقيقةً.

قال ابن مالك: "فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلّا فمنقطع، مقدَّر الوقوع بعد (لكن) عند البصريين، وبعد (سوى) عند الكوفيّين"[١٣].

وقال ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ): "ولمّا كان الاستثناء ينقسم إلى نوعين: متّصل: وهو ما لو لم يستثن لدخل، ومنقطع: وهو ما لو لم يستثن لم يدخل، أتى بقوله: تحقيقًا أو تقديرًا، ليشمل الحدّ

---

[٩] البيت لحذيفة بن أنس الهذليّ، وهو في ديوان الهذليّين ٣: ٢٢ من قصيدة أوّلها:

ألا أبلغا جلَّ السواري وجابرا وأبلغ بني ذي السهم عنّا ويَعْمرا

[١٠] مجهول القائل. وهو من شواهد أبي حيّان في التذييل والتكميل ٣: ٥١٣ وارتشاف الضرب ٢: ٣٠٠ وبعده:

كلاهما يطمع أن يصيبا

[١١] هو لعروة بن حزام. وهو من قصيدة مكسورة الرويّ، وأوّلها:

خليليّ مِن عُليا هلالٍ بنِ عامرٍ بصنعاءَ عُوجا اليومَ وانتظراني

ولا شاهد فيه على رواية الجرّو هو في الخصائص ٢: ٣٨٣ والتذييل والتكميل ٣: ٥٤٣ وفي الخزانة ٣: ١٣٠

[١٢] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥: ٢١٢٨–٢١٢٩

[١٣] تسهيل الفوائد: ١٠١

النوعين، فالمتصل: هو المخرج بـ (إلّا) تحقيقًا نحو: قام القوم إلّا زيدًا، أي أنّ اللفظ يشمله فإخراجه بالأداة محقّق. والمنقطع: هو المخرج بـ (إلّا) تقديرًا، نحو: جاء القوم إلّا حمارًا، أي أنّ اللفظ الأول غير صادق عليه، لكن يقدّر دخوله فيما بعد الأداة، على الوجه الآتي بيانه وقدّر إخراجه من الأوّل، من حيث قدّر دخوله"[١٤].

وإعراب ما بعد أداة الاستثناء في الاستثناء المتّصل هو ما سبق ذكره في الاستثناء التامّ والاستثناء الناقص. وأمّا إعرابه في الاستثناء المنقطع فسيُذكَر فيما يأتي.

مفهوم الاستثناء المنقطع وأحكامه عند النحاة

أثبت سيبويه (ت ١٨٢هـ) في كتابه الاستثناء المنقطع من غير أن يسمّيه، وذلك في قوله: " هذا بابٌ يختار فيه النصب، لأن الآخِر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارًا، جاءوا به على معنى ولكنْ حمارًا، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول، فيصيرَ كأنه من نوعه، فحُمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم. وأمّا بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ، ولكنه ذكر أحدا توكيدًا لأنْ يُعلم أنْ ليس فيها آدميّ"[١٥].

وعرض له المبرّد (ت٢٨٦هـ) في كتابه (المقتضَب) فأورده بمفهومه لا باسمه أيضًا، فقال:

"(هَذَا بَاب مَا يَقع فِي الِاسْتِثْنَاء من غير نوع الْمَذْكُور قبله):

وَذَلِكَ قَوْلك مَا جَاءَنِي أحدٌ إِلَّا حمارًا وَمَا فِي الْقَوْم أحدٌ إِلَّا دَابَّةً. فَوجه هَذَا وَحده النصبُ وَذَلِكَ لِأَنّ الثَّانِيَ لَيْسَ من نوع الأول فيبدل مِنْهُ، فتنصبه بِأَصْل الِاسْتِثْنَاء على معنى (وَلَكِنْ)، وَاللَّفْظ النصب لما ذكرت لَك فِي صدر الْبَاب، فَمن ذَلِك قَول الله عز وَجل (وَمَا لأحد عِنْده مِنْ نعْمَةٍ تُجْزَى * إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجهِ ربّه الْأَعْلَى)[١٦]، وَمن ذَلِك (لَا عَاصِم الْيَوْم من أَمر الله إِلَّا مَنْ رَحِمَ)[١٧]، فالعاصمُ الْفَاعِلُ وَ (مَنْ رَحِمَ) مَعْصُوم، فَهَذَا خَاصَّةً لَا يكون فِيهِ إِلَّا النصبُ.

وَأمّا الأوّل فقد يجوز فِيهِ الرّفْع وَهُوَ قَول بني تَمِيم وَتَفْسِير رَفعه على وَجْهَيْن: أَحدهمَا أَنَّك إِذا قلت مَا جَاءَنِي رجلٌ إِلَّا حمَارٌ، فكأنّك قلتَ: مَا جَاءَنِي إِلَّا حمَارٌ وَذكرت رجلًا وَمَا أشبهه توكيدًا، فَكَأَنَّهُ فِي التَّقْدِير: مَا جَاءَنِي شَيْءٌ رجلٌ وَلَا غَيرُه إِلَّا حمَارٌ.

---

[١٤] تمهيد القواعد ٥: ٢١٠٨

[١٥] كتاب سيبويه ٢: ٣١٩

[١٦] سورة الليل: ١٩-٢٠

[١٧] سورة هود: ٤٣

وَالْوَجْه الآخر أَن تجْعَل الْحمار يقوم مقَام من جَاءَنِي من الرِّجَال على التَّمْثِيل كَمَا تَقول: عتابُك السَّيْفُ وتحيّتُك الضَّرْبُ"[١٨].

وذكره ابن السرّاج (ت٣١٦هـ) في كتابه الأصول باسمه، فقال: "باب الاستثناء المنقطع من الأول: في تأويل (لكنْ) إذا كان الاستثناء منقطعًا عند البصريين، ومعنى سوى عند الكوفيين، والاختيار فيه النصب في كلّ وجه. وربما ارتفع على ما قبل إلّا، وهي لغة بني تميم، وإنما ضارعت إلّا (لكنْ)، لأنّ (لكنْ) للاستدراك بعد النفي، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأوّل، فمن ههنا تشابها"[١٩].

وكذلك ذكره الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) في كتابه المفصّل باسمه بقوله: " وما كان استثناؤه منقطعاً كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً وهي اللغة الحجازية. ومنه قوله عز وجل: (لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلّا من رحم)، وقولهم: ما زاد إلّا ما نقصَ وما نفعَ إلّا ما ضرَّ "[٢٠].

وأوضحه ابن يعيش (ت٦٤٥هـ) في شرحه على المفصَّل، فقال: " هذا هو الوجه الثالث ممّا لا يكون المستثنى فيه إلّا منصوبًا، وهو ما كان المستثنى فيه من غيرِ نوعِ الأوّل. ويسمّى المنقطِعَ لانقطاعه منه، إذ كان من غير نوعه، وهذا النوعُ من الاستثناء ليس على سبيلِ استثناءِ الشيء ممّا هو من جنسه، لأنّ استثناء الشيء من جنسه إخراجُ بعض ما لولاه لَتَناولَه الأوَّلُ، ولذلك كان تخصيصًا على ما سبق، فأمّا إذا كان من غير الجنس، فلا يتناوله اللفظُ، وإذا لم يتناوله اللفظُ، فلا يحتاج إلى ما يُخْرِجه منه، إذ اللفظُ، إذا كان موضوعًا بإزاءِ شيء، وأُطلق، فلا يتناول ما خالَفَه. وإذا كان كذلك، فإنّما يصحّ بطريق المجاز، والحملِ على (لكِنْ) في الاستدراك، ولذلك قدّرها سيبويه بـ (لكِنْ). وذلك من قِبَل أنّ (لكن) لا يكون ما بعدها إلّا مخالفًا لِما قبلها، كما أنّ (إلّا) في الاستثناء كذلك، إلَّا أنَّ (لكِنّ) لا يُشترط أنّ يكون ما بعدها بعضًا ممّا قبلها بخلافِ (إلّا)، فإنَّه لا يُستثنى بها إلّا بعضٌ من كلّ.

فعلى هذا تقول: (ما جاءني أحدٌ إلّا حمارًا)، و(ما بالدار أحدٌ إلّا وَتَدًا). فهذا المستثنى وما كان مثلَه منصوبٌ أبدًا، وذلك لتعذُّرِ البَدَل، إذ لا يُبْدَل في الاستثناء إلّا ما كان بعضًا للأوّل، وإذا امتنع البدلُ، تَعيَّن النصبُ على ما ذكرنا في الاستثناء المقدَّم.

وهذا الاستثناء على ضربَيْن: **أحدُهما** ما النصبُ فيه مختارٌ، والآخرُ واجبٌ، فالأوّلُ نحوُ قولك: (ما جاءني أحدٌ إلّا حمارًا)، و(ما بالدار أحدٌ إلَّا دابَّةً)، فهذا وشِبْهُهُ فيه مذهبان: مذهبُ أهل الحِجاز، وهي اللغة الفُصْحَى، وذلك نصبُ المستثنى على كل حال لِما ذكرناه من الاعتلال، ومذهبُ بني

---

[١٨] المقتضب: ٤: ٤١٢-٤١٣

[١٩] الأصول: ٢: ٢٩٠

[٢٠] المفصّل في صنعة الإعراب: ٩٧

تميم، وهو أن يُجيزوا فيه البدلَ والنصبَ، فالنصبُ على أصل الباب، والبدلُ على تأويلَيْن: أحدُهما أنّك إذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلّا حمارٌ"، فكأنّك قلت: ما جاءني إلَّا حمارٌ، ثمّ ذكرتَ (أحدًا) توكيدًا، فيكون الاستثناءُ من القَدْر الذي وقعتِ الشرْكَةُ فيه بين الأحَدِين، والحمارِ، وهي الحَيَوانِيّةُ، مَثَلًا، أو الشَّيْئيّةُ، ويكون تقديرُه: ما جاءني حَيَوانٌ أو شيءٌ أحدٌ أو غيرُه إلّا حمارٌ.

الثاني من التأويلَيْن أنّ تجعل الحمارَ يقوم مقامَ مَن جاءك من الرِّجال على التمثيل، كما يُقال: عِتابُك السيفُ، و"تَحِيَّتُك الضرْبُ، كما قال:

وخَيْلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجِيعُ

..... وأمّا **الضربُ الثاني**: وهو ما لا يجوز فيه إلّا النصبُ فقط، وذلك نحوُ قوله تعالى: (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ)، فـ (مَن) في موضعِ نصب، لأنّه من غير الجنس؛ لأنّ (عاصمَ) فاعلٌ، و(مَن رحم) معصومٌ، أي: مَن رحمه اللهُ، والفاعلُ ليس من جنس المفعول، ومنهم من يجعله استثناءً متّصِلًا، فيكون (عاصمَ) فاعلًا بمعنَى مفعول، أي: ذو عِصْمَةٍ، نحوَ قوله تعالى: (مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ)[٢١]، أي: مدفوقٍ، وقولهِ تعالى: (فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ)[٢٢] أي: مرضيّةٍ ..... ويجوز أنّ يكون متّصلًا من وجهٍ آخر، وذلك أن يكون (مَن رَحِمَ) هو اللهَ تعالى، لأنه هو الراحم، والمعنى: لا يعصِم من أمر الله إلّا اللهُ.

ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبي الخَطّاب: ما زاد إلَّا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرّ، فَ(ما) الأوُلى نافيةٌ، و(مَا) الثانية مع الفعل بعدها في موضع مصدرٍ منصوبٍ، وفي(زَادَ) ضميرٌ يعود إلى مذكورٍ، وكذلك في (نَفَعَ). والمعنى ما زاد النَّهْرُ إلّا النُقْصانَ، وما نفع زيدٌ إلا الضُّرَّ، أقام النقصانَ مُقامَ الزيادة، والضرَّ مقامَ النفع، كما يُقال: الجُوعُ زادُ مَن لا زادَ له. فهذا وأشباهُه لا يجوز في المستثنى فيه إلَّا النصبُ على لغةِ بني تميم وغيرِهم، لتعذّر البدل، إذ لا يمكن فيه تقديرُ حذفِ الاسم الأوّل، وإيقاعُ المستثنى موقعَه، كما أمكن ذلك إذا قلت: ما فيها أحدٌ إلّا حمارٌ، فلا يُقال: لا اليومَ مِن أمر الله إلّا مَن رحم، وكذلك إذا رددتَ المحذوفَ الذي هو خبرُ (عاصم) لم يجز أيضًا. لو قُلْت: في (لا عاصم لهم اليومَ من أمر الله إلّا من رحم): لا لهم اليومَ من أمر الله إلّا من رحم، لم يجز البدلُ، وذلك لأنّه يبقى الجارُّ والمجرور الذي هو الخبر بلا مخبَرٍ عنه، وذلك لا يجوز، ولا معنَى لذلك، والنكْتَة فيه أنّ الاستثناء من الجنس تخصيصٌ، وفي هذا الباب استدراكٌ، فاعرفه."[٢٣].

وشرح ابن مالك أحكام الاستثناء المنقطع في كتابه (شرح التسهيل) وأوضحها بالأمثلة والشواهد فقال:

---

[٢١] سورة الطارق: ٦

[٢٢] سورة الحاقّة: ٢١ وسورة القارعة: ٧

[٢٣] شرح ابن يعيش ٢: ٥٣-٥٨

"لغة بني تميم إعطاء المنقطع المؤخّر من مستثنيات إلّا في غير الإيجاب من الإتباع ما للمتصل فيقولون: ما فيها أحدٌ إلّا وتدٌ، كما يقول الجميع: ما فيها أحدٌ إلّا زيدٌ، ويقرؤون (ما لهم به من علمٍ إلّا اتّباعُ الظَّنّ) بالرفع، إلّا مَن لُقِّن النصب. وعلى لغتهم قول الراجز:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ / **إلّا اليعافيرُ وإلّا العيسُ**

ومثله قولُ الفرزدق:

وبنتَ كريمٍ قد نَكحْنا ولم يكنْ لنا خاطِبٌ **إلّا السِنانُ** وعامِلُهْ

..... واستشهد سيبويه بقول الشاعر:

والحربُ لا يبقى لِجا حِمها التخيّلُ ولا المِراحُ

إلّا الفتى الصبَّارُ في النْـ نَجداتِ والفرسُ الوَقاحُ

وبقول الآخر:

عشيّةَ لا تُغْني الرماحُ مكانَها ولا النبلُ **إلّا المشرفِيُّ** المُصَمِّمُ

وشرط الإتباع في هذا النوع أن يستقيم حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى. وهذا الشرط موجود في كل ما مثَّلتُ به. **فإن لم يوجد الشرط تعيّن النصب عند الجميع** كقوله تعالى: (لا عاصِمَ اليومَ من أمر الله إلّا مَن رحم). فمن رحم في موضع نصب على الاستثناء، ولا يجوز فيه الإتباع، لأن الاستغناء به عما سبقه متكلَّف. ومن هذا القبيل قول الشاعر:

ألا لا مُجيرَ اليومَ ممّا قضتْ به صوارمُنا **إلّا امرأً** دانَ مُذْعِنا

وما أُتبع من المنقطع عند التميميين ملتَزَمُ النصبِ عند الحجازيين[٢٤]".

وذهب المازنيّ (ت٢٤٧هـ) إلى أنّ الإتباع في الاستثناء المنقطع هو من قبيل تغليب العاقل على غير العاقل، وأنكر ابن خروف (ت٦٠٩هـ) هذا الرأيَ، ورأى أنّ الشواهد من كلام العرب لا تؤيّده، قال ابن مالك:

" وزعم المازنيّ أن إتباع المنقطع من تغليب ما يعقل على ما لا يعقل. قال ابن خروف قاصدًا هذا المذهب: (وهو فاسد، لأنه لا يُتوهَّم ذلك إلّا في لفظ أحد، والذي يُبدَلُ منه في هذا الباب وليس بلفظ أحدٍ أكثرُ من أنْ يُحصَى)"[٢٥].

وقال أبو حيّان: "وهذا الّذي ذهب إليه المازنيّ لا يطّرد في باب الاستثناء المنقطع؛ لأنّهم قد يفعلون ذلك حيث لا يمكن تغليب، نحو قوله:

ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ غيرُ طعنِ الكُلَى وضربِ الرقابِ[٢٦]

---

[٢٤] شرح التسهيل ٢: ٢٨٥-٢٨٧

[٢٥] شرح التسهيل ٢: ٢٨٩

[٢٦] البيت لعمرو بن الأيهم التغلبيّ، وهو في الكتاب ٢: ٣٢٣

فالطعنُ والضربُ ليسا من العتاب، وقد أُبدِلَتْ (غير) المضافة إليهما مع أنّه لا يمكن التغليب"[٢٧].

وقد فسّر أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) في كتابه (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) نعريف ابن مالك للاستثناء بما يوحي أنّ تقدير دخول المستثنى في المستثنى منه ممكنٌ في كلّ استثناء منقطع، فقال:

"وقوله [أيْ قول ابن مالك في كتابه التسهيل] أو تقديرًا هو الاستثناء المنقطع، نحو قوله تعالى: (مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ)، فإنّ الظنّ – وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا – فهو في تقدير الداخل فيه؛ إذ هو مستحضَرٌ بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استثني مُخرَج مما قبله تقديرًا.

وأتى المصنّف في الشرح بمُثُلٍ من الاستثناء المنقطع، من ذلك الفائق ما قبله مع اتحاد الجنس، نحو: له عليَّ ألفٌ إلّا ألفين، ذكره الفراء، قال المصنف في الشرح: (فمثلُ هذا لم يكن داخلًا فيُخرَج بإلّا، لكنّه في التقدير مخرَج؛ لأنّ المقرّ إذا اقتصر على مقدارٍ بمنزلة المنكِر غيرَه، فكأنّه قال: له عليَّ ألفٌ لا غير إلا ألفين، فبان بهذا أنّ ألفين مخرجان تقديرًا).

ومن هذا القبيل (إنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الغَاوِينَ)[٢٨] إذا لحظتَ في الإضافة معنى الإخلاص، فلم يندرج الغاوون فيهم فيُخرَجون، وتفاوُتُ الغاوين أكثرُ من تفاوت ألفين بكثير، يدلّ عليه حديثُ بَعْثِ النار[٢٩]، فكأنه قيل: إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ولا على غيرهم إلّا من اتّبعك من الغاوين، وقد يجعل متّصلًا إذا كان العباد عامًا، والانقطاع قول ابن خروف، والاتصال قول الزمخشريّ.

ومن المخرَج تقديرًا (لا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إلاَّ مَن رَّحِمَ) على أصحّ الوجوه، فالتقدير: لا عاصم اليوم من أمر الله لأحد، أو لمّا ذُكر العاصمُ استدعى معصومًا، فكأنه قيل: لا معصومَ عاصمٍ إلّا من رحم الله"[٣٠].

ولكنّ أبا حيّان فصّل القولَ بعد ذلك فذكر أنّ من الاستثناء المنقطع ما لا يمكن فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء في المستثنى منه، فقال:

---

[٢٧] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٨: ٢٣٠

[٢٨] سورة الحجر: ٤٢

[٢٩] هو قوله صلّى الله عليه وسلّم: (يقول الله تعالى: يا آدم، فيقول: لبّيكَ وسعديك، والخير بين يديك. فيقول: أخرجْ بَعْثَ النار. قال: وما بعثُ النار؟ قال: مِن كلّ ألفٍ تسعةً وتسعين. فعنده يشيب الصغيرُ، وتضع كلّ ذات حملٍ حملها، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى، ولكنّ عذاب الله شديد). أخرجه البخاريّ في صحيحه: كتاب الأنبياء: ٤: ١٠٩–١١٠

[٣٠] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٨: ١٥١–١٥٢

"والاستثناء إن كان بلفظ (إلّا) أو (غير)، وكان لا يمكن توجُّه العاملِ عليه، وجبَ النصبُ، أو يُمكنُ، فالحجاز تنصبه وجوبًا، وتميم تجيز فيه الإبدال كما تقدّم.

وإن كان الاستثناء بأداةٍ غير لفظ (إلّا) و(غير) كان حكم المستثنى كحكمه إذا كان متّصلًا في جميع ما ذُكر، ومن الاستثناء المنقطع بأداة غير (إلّا) و(غير) قول الشاعر:

لم أُلْفِ في الدار ذا نُطقٍ سوى طللٍ قد كادَ يعفُو وما بالعهد مِنْ قِدَمِ"[٣١]

ويمكن للدارس أن يخلص من جملة كلام النحاة على الاستثناء المنقطع إلى أنّه هو الاستثناء الذي لا يكون فيه ما بعد أداة الاستثناء بعضًا من المستثنى منه على الحقيقة، وهو قسمان: **أوّلهما** يمكن فيه إدخال ما بعد أداة الاستثناء في المستثنى منه بضربٍ من التأوّل، **وثانيهما** لا يمكن فيه إدخال ما بعد الأداة في المستثنى منه إلّا مع التكلّف الشديد.

ويُستخلَص من كلامهم أيضًا أنّ الاستثناء المنقطع يكون في الإيجاب كما يكون في النفي، حكى ذلك سيبويه [٣٢]ومثّل للانقطاع في الإيجاب بقوله: والله إنّ لفلانٍ عليَّ مالًا إلّا أنّه شَقِيٌّ. وأمّا شواهد الانقطاع في النفي فكثيرة في القرآن الكريم وفي شعر العرب وكلامهم. وليس فيما بعد الأداة في الإيجاب إلّا النصب على الاستثناء، وأمّا في النفي فأهل الحجاز يوجبون فيه النصب على الاستثناء، وبنو تميمٍ يرجحون البدل من المستثنى منه ما أمكنَ التأويل.

وممّا يلفت النظر أنّ الاستثناء المنقطع في الإيجاب لا شواهدَ له لدى النحاة من الشعر الفصيح.

الدلالة الوظيفيّة للاستثناء المنقطع

من أبرز الوظائف الدلاليّة للاستثناء المنقطع **الاستدراك لتكميل المعنى،** ولهذا قدّر البصريّون (إلّا) فيه بمعنى (لكنْ) أو (لكنَّ). ويظهر معنى الاستدراك في نحو قوله تعالى: (لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللهِ إلّا مَنْ رَحِمَ)، أيْ: لكن من رَحِمَ اللهُ فهو معصومٌ من أمره في ذلك اليوم. وهذه الوظيفة الدلاليّة يختصّ بها الاستثناء المنقطع الواقع في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام الإنكاريّ. ومن هذا القبيل قولهم: ليس عليه سلطانٌ إلّا التكلُّفَ، أيْ: لكن التكلّف سلطانٌ عليه. وقد يكون **الاستدراك لرفع التوهّم** كما في قوله تعالى: "ولا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ"[٣٣]، لم يدخل (ما قد سلف) فيما قبله، لكنه جائز أن تبقى المؤاخذة به، فبيّن بالاستثناء عدم بقائها، فكأنه قيل: الناكح ما نكح أبوه مؤاخذ بفعله إلا ما قد سلف[٣٤].

---

[٣١] التذييل والتكميل ٨: ٢٣٠ والبيت مجهول القائل، وهو قي شرح التسهيل ٢: ٣١٤ وفي المقاصد النحويّة ٣: ١١٩

[٣٢] كتاب سيبويه ٢: ٣١٩

[٣٣] سورة النساء: ٢٢

[٣٤] التذييل والتكميل ٨: ١٥٣

وقد يأتي **الاستدراك في الاستثناء المنقطع للتوكيد والمبالغة** في المعنى كما في قول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهمْ بهنّ فلولٌ من قراع الكتائبِ

فقد أفاد قوله (غيرَ أنّ سيوفهم بهنّ فلولٌ....) المبالغة في نفي العيب عنهم.

ومن هذه الوظائف **التخصيص والحصر** كقولهم: لا أحدَ فيها إلّا حمارٌ (على لغة تميم)، والمعنى: ليس فيها إلّا حمارٌ[٣٥]. ومثل ذلك قول الراجز:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ

إلّا اليعافيرُ وإلّا العيسُ

أيْ: ليس بها إلّا اليعافيرُ وإلّا العيسُ.

وقد يفيد الاستثناء المنقطع **التحوّل إلى غرضٍ جديدٍ** للمتكلّم، مثال ذلك قول الفرزدق:

وما سجنوني غيرَ أنّي ابنُ غالبٍ وأنّي منَ الأنْزَيْنَ غيرِ الزعانفِ

ففي قوله (غيرَ أنّي ابنُ غالبٍ) انتقال من الحديث عن سجنه إلى الفخر بأبيه ومكانته الاجتماعيّة.

وقد يأتي الاستثناء المنقطع لمحض **التوكيد** كما في قوله تعالى:

"وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ"[٣٦]

قال الطاهر بن عاشور في تفسيره: "وَالِاسْتِثْنَاءُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ قِرَاءَتَيْ نَصْبِ أَصْغَرَ وَرَفْعِهِ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ بِمَعْنَى (لَكِن)، أَيْ لَا يَعْزُبُ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ حَاضِرٌ فِي كِتَابٍ، وَجُوِّزَ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا مِنْ عُمُومِ أَحْوَالِ عُزُوبِ مِثْقَالِ الذَّرَّةِ وَأَصْغَرَ مِنْهَا وَأَكْبَرَ. وَتَأْوِيلُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ **تَأْكِيدِ الشَّيْءِ بِمَا يُشْبِهُ ضِدَّهُ**. وَالْمَعْنَى لَا يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ إِلَّا فِي حَالِ كَوْنِهِ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ، أَيْ إِلَّا مَعْلُومًا مَكْتُوبًا وَيَعْلَمُ السَّامِعُ أَنَّ الْمَكْتُوبَ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْزُبَ، فَيَكُونَ انْتِفَاءُ عُزُوبِهِ حَاصِلًا بِطَرِيقٍ بُرْهَانِيٍّ"[٣٧].

وثمّة وظائف دلاليّة أخرى للاستثناء المنقطع يمكن أنْ يُتَوصَّل إليها بطول النظر والتأمّل، والأمر بعدُ محتاجٌ إلى تضافر الجهود في هذا الميدان، ولعلّ قي الكشف عن الوظائف الدلاليّة والأغراض البلاغيّة للأوضاع النحوية مزيدًا من الفائدة للنحو والبلاغة معًا.

---

[٣٥] كتاب سيبويه ٢: ٣١٩

[٣٦] سورة يونس: ٦١

[٣٧] التحرير والتنوير ١١: ٢١٥

تحليل شواهد من الاستثناء المنقطع

١ – قوله تعالى: **"وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَما يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرفَقاً"**(٣٨).

رأى القرطبيّ في تفسيره أنّ الاستثناء في الآية يمكن أن يكون منقطعًا على وجه من المعنى، ويمكن أن يكون متّصلًا على وجه آخر، فقال: "قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ، أَيْ إِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَاعْتَزَلْتُمْ مَا يَعْبُدُونَ، ثُمَّ اسْتَثْنَى وَقَالَ (إِلَّا اللَّهَ) أَيْ إِنَّكُمْ لَمْ تَتْرُكُوا عِبَادَتَهُ، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الَّذِينَ فَرَّ أَهْلُ الْكَهْفِ مِنْهُمْ لَا يَعْرِفُونَ اللَّهَ، وَلَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، وَإِنَّمَا يَعْتَقِدُونَ الْأَصْنَامَ فِي أُلُوهِيَّتِهِمْ فَقَطْ. وَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ اللَّهَ كَمَا كَانَتِ الْعَرَبُ تَفْعَلُ لَكِنَّهُمْ يُشْرِكُونَ أَصْنَامَهُمْ مَعَهُ فِي الْعِبَادَةِ فَالِاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلٌ، لِأَنَّ الِاعْتِزَالَ وَقَعَ فِي كُلِّ مَا يَعْبُدُ الْكُفَّارُ إِلَّا فِي جِهَةِ اللَّهِ"(٣٩).

ورأى الطاهر بن عاشور أنّ هذا الاستثناءٌ منقطعٌ فحسب، فقال: "وَالِاسْتِثْنَاءُ فِي قَوْلِهِ: (إِلَّا اللَّهَ) مُنْقَطِعٌ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ يَعْبُدُهُ الْقَوْمُ"(٤٠).

ويفيد الاستثناء على وجه الانقطاع معنى الاستدراك في الآية، أيْ أنّ أولئك الفتية اعتزلوا قومهم وما كانوا يعبدون، ولكنّهم لم يعتزلوا عبادة الله تعالى.

٢ – قوله تعالى: **"لا يَسْمَعُونَ فِيها لَغْواً إِلاَّ سَلاماً وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيها بُكْرَةً وَعَشِيًّا"**(٤١)

قال الزمخشريّ: "أيْ: إن كان تسليم بعضهم على بعض أو تسليم الملائكة عليهم لغوًا، فلا يسمعون لغوًا إلّا ذلك، فهو من وادي قوله:

ولا عيبَ فيهم غير أنّ سيوفهم بهنّ فلولٌ من قراع الكتائبِ

أو لا يسمعون فيها إلّا قولًا يسلمون فيه من العيب والنقيصة، على الاستثناء المنقطع"(٤٢).

وقال أبو حيّان: "إِلَّا سَلاماً اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ وَهُوَ قَوْلُ الْمَلَائِكَةِ سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِما صَبَرْتُمْ ..... أَوْ لَا يَسْمَعُونَ فِيها إِلَّا قَوْلًا يَسْلَمُونَ فِيهِ مِنَ الْعَيْبِ وَالنَّقِيصَةِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ، أَوْ لِأَنَّ مَعْنَى السَّلَامِ هُوَ الدُّعَاءُ بِالسَّلَامَةِ، وَدَارُ السَّلَامِ هِيَ دَارُ السَّلَامَةِ وَأَهْلُهَا عَنِ الدُّعَاءِ بِالسَّلَامَةِ أَغْنِيَاءُ. فَكَانَ ظَاهِرُهُ مِنْ بَابِ اللَّغْوِ وَفُضُولِ الْحَدِيثِ لَوْلَا مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةِ الْكَلَامِ"(٤٣).

---

(٣٨) سورة الكهف: ١٦

(٣٩) تفسير القرطبيّ ١٠: ٣٦٧

(٤٠) التحرير والتنوير ١٥: ٣٧٦

(٤١) سورة مريم: ٦٢

(٤٢) الكشّاف ٣: ٢٧

(٤٣) البحر المحيط ٧: ٢٧٩–٢٨٠

وقال الطاهر بن عاشور: "وَقَوْلُهُ إِلَّا سَلاماً اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ وَهُوَ مَجَازٌ مِنْ **تَأْكِيدِ الشَّيْءِ بِمَا يُشْبِهُ ضِدَّهُ** كَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

أَيْ لَكِنْ تَسْمَعُونَ سَلَامًا"[٤٤].

٣ – قوله تعالى: **"إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ (٣٨) وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٣٩) إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ (٤٠)"**[٤٥]

قال القرطبيّ: "(وَما تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) أَيْ إِلَّا بِمَا عَمِلْتُمْ من الشرك (إِلَّا عِبادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ) الاستثناء مِمَّنْ يَذُوقُ الْعَذَابَ. وَقِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْكُوفَةِ (الْمُخْلَصِينَ) بِفَتْحِ اللَّامِ، يَعْنِي الَّذِينَ أَخْلَصَهُمُ اللَّهُ لِطَاعَتِهِ وَدِينِهِ وَوِلَايَتِهِ. الْبَاقُونَ بِكَسْرِ اللَّامِ، أَيِ الَّذِينَ أَخْلَصُوا لِلَّهِ الْعِبَادَةَ. وَقِيلَ: هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ، أَيْ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ذَائِقُو الْعَذَابِ لَكِنّ عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ لَا يَذُوقُونَ الْعَذَابَ"[٤٦].

واختار أبو السعود (ت٩٨٢هـ) في تفسيره أن يكون الاستثناء في هذا الموضع استثناءً منقطعًا من الضمير المستكنّ في (لَذائقُو العذاب) ولم ير للاستثناء المتّصل وجهًا، فقال: "(إلاَّ عِبَادَ الله المخلصين) استثناءٌ منقطعٌ من ضمير (ذائقو) وما بينهما اعتراضٌ جيء به مسارعةً إلى تحقيق الحقّ ببيان أنَّ ذوقهم العذاب ليس إلاَّ من جهتِهم لا من جهة غيرهم أصلاً. وجعلُه استثناءً من ضمير (تُجزون) على معنى أنَّ الكفرة لا يُجزون إلّا بقدر أعمالهم دون عباد الله المُخلصين فإنَّهم يجزون أضعافاً مضاعفة ممّا لا وجهَ لَهُ أصلاً، لا سيَّما جعله استثناءً متَّصلاً بتعميم الخطاب في (تُجزون) لجميع المكلَّفين فإنَّه ليس في حيّزِ الاحتمال، فالمعنى: إنَّكم لذائقون العذاب الأليم لكن عباد الله المُخلصين الموحّدين ليسُوا كذلك"[٤٧].

وكذلك ذهب الطاهر بن عاشور في تفسيره إلى أنّ الاستثناء هنا من الاستثناء المنقطع فقال: "اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ فِي مَعْنَى الِاسْتِدْرَاكِ، وَالِاسْتِدْرَاكُ تَعْقِيبُ الْكَلَامِ بِمَا يُضَادُّهُ، وَهَذَا الِاسْتِدْرَاكُ تَعْقِيبٌ عَلَى قَوْلِهِ: (فَإِنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْعَذابِ مُشْتَرِكُونَ) [الصافات: ٣٣] فَإِنَّ حَالَ عِبَادِ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ تَامُّ الضِّدِّيَّةِ لِحَالِ الَّذِينَ ظَلَمُوا، وَلَيْسَ يَلْزَمُ فِي الِاسْتِدْرَاكِ أَنْ يَكُونَ رَفْعَ تَوَهُّمٍ وَإِنَّمَا ذَلِكَ غَالِبٌ، فَقَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فِي تَعْرِيفِهِ هُوَ: تَعْقِيبُ الْكَلَامِ بِرَفْعِ مَا يُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ أَوْ نَفْيُهُ، تَعْرِيفٌ أَغْلَبِيٌّ، أَوْ أُرِيدَ أَدْنَى التَّوَهُّمِ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ الْمُنْقَطِعَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ يَكُونُ إِخْرَاجًا مِنْ حُكْمٍ لَا مِنْ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ

---

[٤٤] التحرير والتنوير ١٦: ١٣٨

[٤٥] سورة الصافّات: ٣٨– ٤٠

[٤٦] تفسير القرطبيّ ١٥: ٧٦

[٤٧] تفسير أبي السعود إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٧: ١٩٠

ضَرُورَةً، ذلك أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ حَرْفَ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْمُنْقَطِعِ قَائِمٌ مَقَامَ لَكِن، وَلِذَلِكَ لا يَقْتَصِرُونَ عَلَى ذِكْرِ حَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ وَالْمُسْتَثْنَى بَلْ يُرْدِفُونَهُ بِجُمْلَةٍ تُبَيِّنُ مَحَلَّ الِاسْتِدْرَاكِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ) [الأعراف: ١١]"[٤٨].

أقول: ولعلّ ثمّة غرضًا آخر من هذا الاستثناء المنقطع إضافةً إلى ما ذُكِر هو **تبكيت** أولئك المجرمين ذائقي العذاب الأليم و**تنديمهم** بالالتفات إلى ذكر حال عباد الله المُخْلَصين والإخبار بأنّه على العكس من حالهم.

٤ – قول النابغة:

وقفتُ فيها أُصَيلالًا أسائلُها عيّتْ جوابًا وما بالرّبع مِن أحدِ

إلّا أوارِيَّ لَأْيًا ما أُبَيّنُها والنُّؤْيُ كالحوضِ بالمظلومة الجَلَدِ[٤٩]

الأوارِيّ: محابس الخيل ومعالفها. والنؤي: حاجز من تراب يُعمَل حول الخيمة كيلا يصل إليها الماء. والمظلومة: الأرض التي لم تُحْفَر قطّ ثمّ حُفِرَتْ. الجَلَد: الصلبة القاسية.

إلّا: أداة استثناء. الأوارِيّ: على رواية النصب على لغة الحجازيّين – وهي الرواية الشُّهْرَى – مستثنى منقطع؛ لأنّه ليس من جنس المستثنى منه (أحد). وقد أفاد هذا الاستثناء **توكيد نفي خلوّ الربع من الناس**. وكأنّ الشاعر سلك هذا المسلك في استثناء (الأوارِيّ) من (أحد)، ليصوّر حالة تلك الديار بعد أن خَلَت خلوًّا تامًّا من كلّ أحد من زمن طويل، وأنّها كادت تخلو من آثار أيّ أحد أيضًا، إذْ لم يبق فيها ممّا يدلّ على من كان فيها إلّا أوارِيُّ مطموسة ونؤيٌ ما كان له أن يبقى لو لم يُحْفَر قي تلك الأرض الصلبة.

وأمّا على لغة التميميّين فإنّ (إلّا): أداة حصر، والأوارِيّ: بدل من (أحد) على المحلّ مرفوع، والمعنى: وما بالربع إلّا الأوارِيُّ، أي: هي خالية من كلّ شيء إلّا من الأوارِيّ والنّؤي، وقد جيء بالمبدَل منه (أحد) للإشارة إلى شدّة الارتباط بين الناس وآثارهم، فلو خلت تلك الديار من هذه الآثار ما كان للشاعر أن يقف فيها ويكلّمها كما يكلّم أهلها، فالأوارِيّ والنؤي – وإن لم تكن من الناس – فهي ظلّهم الباقي بعد رحيلهم فكأنّها بعض منهم.

٥ – قول الفرزدق:

وبنتَ كريم قد نَكحنا ولم يكنْ لنا خاطِبٌ إلا السِنانُ وعامِلُهْ[٥٠]

---

[٤٨] التحرير والتنوير ٢٣: ١١٠

[٤٩] ديوان النابغة الذبيانيّ: القصيدة ١ الصفحة ٢–٣

[٥٠] ديوان الفرزدق طبعة الصاوي: ص ٧٣٧ ولم أجده في ديوان الفرزدق بتحقيق علي فاعور. وهو في شرح الأشموني ١: ٥٠٦ بلا نسبة.

إلّا السنان: استثناء منقطع، لأنّ (السنان) ليس بعضًا من (خاطب)، وهو بدل من (خاطب) على لغة بني تميم، والتقدير: ولم يكن لنا إلّا السنانُ، ولو جيءَ به على لغة الحجازيّين لقيل: السنانَ بالنصب على الاستثناء، فالتقدير: ولكن السنان هو الخاطب. **والغرض من هذا الاستثناء المنقطع الفخرُ**، فهم مستغنون عن خطبة بنات الكرام بطلبهنّ من أهلهنّ بالحسنى والتودّد، ولكنّهم لشدّة بأسهم وقوّتهم يأخذونهنّ سبايا بسيوفهم ورماحهم رغم أنوف ذويهنّ. ولو قيل بدءًا: ننكح بنات الكرام بسبيهنّ بحدّ السيف، لم يكن لهذا القول تأثير في النفس وتحريك لها كما هو في البيت؛ ذلك أنّ الشاعر لمّا أثبت لأنفسهم نكاح بنات الكرام من غير خاطبٍ أثار في النفس الاستهجان والتساؤل، إذْ كان ذلك خلافَ ما عليه الناس، ثمّ لمّا جاء ب(إلّا) توجّه الذهن إلى استقبال ما يكون داخلًا في جنس الخاطب، ولكنّه فوجيء بلفظ (السنان) الّذي لا يمكن أن يكون من جنس الخاطب، وحينئذ أدرك أنّ المقام مقامُ فخرٍ بالبأس والقوة ليس غير.

٦ – قول الأسود بن يعفر:

وسَمْحةِ المشيِ شملالٍ قطعتُ بها أرضًا يحارُ بها الهادون ديموما

مهامهاً وخروقاً لَا أنيسَ بهَا إلَّا الضوابحَ والأصداءَ والبوما[٥١]

البيت من قصيدة مطلعها:

قد أصبح الحبلُ من أسماءَ مصروما بعدَ ائتلافٍ وحبٍّ كان مكتوما

والشاهد في قوله (إلّا الضوابحَ) بالنصب، والضوابح: الثعالب. وقد ذكر الشريف المرتضى في أماليه هذا البيت شاهدًا للنصب على الِانْقِطَاع عِنْد الْكَلَام على قَول النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَمُوت لمُؤْمِن ثَلَاثَةٌ من الْأَوْلَاد فتمسّه النار إلَّا تَحِلَّةَ الْقسم. قَالَ: الِاسْتِثْنَاء مُنْقَطع كَأَنَّهُ قَالَ: فَتَمَسّهُ النار لَكِنْ تَحِلَّة الْيَمين أَي: لَكِن وُرُود النَّار لَا بدّ مِنْهُ، فَجرى مجْرى قَول الْعَرَب: سَار النَّاسُ إلَّا الأثقالَ[٥٢].

والمعنى المتحصّل على الانقطاع أنّ تلك المهامه خلت من كلّ أنيس، ولكنْ بقي فيها الثعالب والبوم. ووظيفة الاستثناء المنقطع في البيت **الاستدراك** لكيلا يظنّ السامع أنه لم يبق في تلك المهامه أيّ شيء ممّا يشبه أن يكون أنيسًا. والأكثرُ في مثل هذا الشاهد أنْ يُبدَل ما بعد الأداة من (لا) النافية للجنس واسمها، على المحلّ وهو الرفع. ويمكن توجيه نصب (الضوابح) في البيت توجيهًا آخر، وهو أن يكون (الضوايح) بدلًا من اسم لا النافية للجنس على اللفظ.

٧ – قول النابغة الجعديّ:

فتىً كان فيه ما يَسُرُّ صديقَهُ على أنّ فيه ما يسوءُ الأعاديا

---

[٥١] ديوان الأسود بن يعفر: القصيدة ٦١ الصفحة ٦٠

[٥٢] أمالي الشريف المرتضى ٢: ٥٢

فتىً كملتْ خيراتُه غيرَ أنّهُ جوادٌ فلا يُبقي من المال باقيا[٥٣]

هذا الشاهد أورده المرزوقي (٤٢١هـ) في شرحه لديوان الحماسة، وعقّب عليه بالتحليل الآتي:

"لمّا قال: كان فيه ما يسرّ صديقَه، وعلمَ أنّ في الناس من يجمع الخيرَ خالصاً من دون الشرّ خشي أنّه إنْ سكتَ على هذه الجملة ظُنَّ به القصورُ عن التمام، والوقوفُ دون الكمال، فلا يكون فيه النكاية في الأعداء والإساءة إليهم، وإذلالهم وإرغامهم. ثم وصفَه بأنْ قال: (على أنّ فيه ما يسوء الأعاديا)، وهذا هو النهاية في الكمال؛ لأنّه إذا عرف لأوليائه ما يوجب عليه التوفّرَ عليهم، وجميلَ التفقّد لهم، وعرفَ لأعدائه ما يوجب التنقّصَ منهم وإذلالَهم، كان في ذلك أكملَ الكمال.

وقوله: (فتىً كملتْ خيراتُه غيرَ أنّه جوادٌ) هذا استثناء في نهاية الحسن، فهو كالتأكيد لأوّل الكلام؛ لأنّ كونه جوادًا لا يكون عيبًا، فيُخرجه من قوله (كملت خيراته)، لكنّه إذا كان عيبه المستثنى من الخيرات الجودَ الذي هو مُؤْثَر عند الله تعالى وعند الناس، فخصاله المحمودة الباقية ماذا تُرى تكون؟ فهو استثناء منقطع من الأوّل، كأنّه قال: كملت خيراته لكنّه جواد. وإذا تأملتَ وجدتَ البيتَ الثانيَ مثلَ البيت الأوّل، في أنّه أتبع ثناءً بثناء، وأردف مديحاً بمديح، فعَجُزُ كلِّ واحدٍ منهما يؤكّد صدره، ويزيده مبالغةَ معنىً وتظاهُرَ مبدأٍ ومنتهى. ومثلهما بيت النابغة:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهم بهنّ فلولٌ من قراع الكتائبِ"[٥٤]

ويمكننا أن نقول: إنّ الشاعر جمع بهذا الاستثناء المنقطع بين غرضين: أوّلهما **توكيدُ صفة كمال** الخير فيه، وثانيهما **الاحتراز** من أنْ يظنّ ظانٌّ أنّ الخير في الممدوح يتجلّى في الحرص على إسعاد أصدقائه وإشقاء أعدائه فحسب، فأوضح بهذا الاستثناء أنّ خير الممدوح يعمّ سائر الناس بجوده وكرمه.

٨ – قول عمرو بن الأيهم التغلبيّ:

ليسَ بيني وبينَ قيسٍ عتابٌ غير طَعْنِ الكُلَى وضربِ الرّقابِ[٥٥]

ذكر سيبويه أن التميميّين يروون البيت برفع (غير) على أنّه بدل من (عتاب) على الاتّساع في العتاب ليشمل الطعن وضرب الرقاب[٥٦]. أي: ليس بينه وبين قيسٍ إلّا نوعٌ خاصّ من العتاب هو الطعنُ وضربُ الرقاب. ويستقيم البيت بنصب (غير) على لغة الحجازيّين على الاستثناء المنقطع، والمعنى حينئذٍ: ليس بيني وبين قيس عتاب البتّةَ، ولكنّ بيني وبينهم أمرًا آخر هو طعن الكُلى

---

[٥٣] ديوان النابغة الجعديّ: قصيدة ٩٦ صفحة ١٨٨

[٥٤] شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ: ٦٨٤

[٥٥] البيت في كتاب سيبويه ٢: ٣٣٣

[٥٦] انظر الكتاب ٢: ٣٣٣ وشرح المفصّل لابن يعيش ٢: ٥٥،

وضرب الرقاب. وتتأتّى بلاغة الاستثناء المنقطع في هذا البيت من نفي العتاب، وإثبات أمر على خلافه هو الطعن بالرماح والضرب بالسيوف، وذلكم هو **الاستدراك**.

٩ – قول حسّان بن ثابت:

ألا طعانَ ألا فرسانَ عاديةً إلّا تجشُّؤَكمْ حولَ التنانيرِ[٥٧]

رُوِيَ البيت بنصب كلمة (تجُشّؤكم) ورفعها، وأمّا نصبها فعلى أنّها منصوبةٌ على الاستثناء، والاستثناءُ منقطعٌ؛ إذ ليس بين (التجشُّؤ) و(الطعان) أدنى مناسبة. ورُوي برفع (تجشُّؤكم) على أنها بدل من موضع (ألا طعانَ) على لغة تميم إذ موضعهما الرفع على الابتداء. ولستُ أدري كيف يؤول التقدير على رواية الرفع.

وقد خَطَّأَ النحّاس رواية الرفع، قال البغداديّ في الخزانة: "وَقَوله: إلاّ تجشّؤكم بِالنّصب على الِاسْتِثْنَاء الْمُنْقَطع، قيل: وَيجوز رَفعه على الْبَدَل من مَوضِع أَلا طعان على لُغَة تَمِيم. قَالَ النحّاس: هَذَا غلط وَالصَّوَاب عِنْد أبي الْحسن النصب"[٥٨].

والمعنى المتحصّل على الاستثناء المنقطع هنا هو **توكيد التوبيخ** الذي تقدّم في صدر البيت **والمبالغة في التبكيت** لأولئك القوم الذين لا ينهدون للقتال والذود عن حياضهم، بل يكون جلّ همّهم في الطعام يملؤون به بطونهم، فيكثر تجشّؤهم حول القدور.

١٠ – قول أبي زبيد الطائيّ:

لَدَمٌ ضائعٌ تَغيَّبَ عنهُ أقربوهُ إلّا الصَّبا والجَنوبُ[٥٩]

هو من شواهد ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية[٦٠]، جاء به شاهدًا على تضمين (تغيّبَ عنه) معنى (لم يحضره)، وعليه أجاز أن يكون ما بعد (إلّا) في البيت بدلًا من الفاعل (أقربوه)، ويكون المعنى على ذلك: لم يحضره إلّا الصَّبا والجنوب. وأرى أنّ البدل يبعد في هذا الموضع إذْ لا تشاركَ البتّةَ بين الأقربين وريحِ الصبا والجنوب، ولا بدّ في البدل من أن يكون بين البدل والمبدل

---

[٥٧] ديوان حسّان بن ثابت: القصيدة ١٠١ صفحة ٢١٩

[٥٨] خزانة الأدب ٤: ٧١

[٥٩] هو في شرح الكافية الشافية ٢: ٧١٠، وفي شعر أبي زبيد الطائيّ: ٣٣ والرواية فيه: من دمٍ ضائعٍ تغيّبَ عنه أقربوهُ إلّا الصدى والجَبوبُ. والصدى: ذكر البوم، وكَانَتِ الْعَرَبُ تَقُولُ: إِذَا قُتِلَ قَتِيلٌ فَلَمْ يُدْرَكْ بِهِ الثَّأْرُ خَرَجَ مِنْ رَأْسِه طائِرٌ كالبُومَة وهي الهامَة، والذَّكرُ الصَّدَى، فَيَصِيحُ عَلَى قَبْرِه: اسْقُونِي اسْقُونِي فَإِنْ قُتِل قاتِلُه كَفَّ عَنْ صِياحه. (لسان العرب: صدى). والجَبُوب: الحجارة أو المدر أو التراب (لسان العرب: جبب). وروى أبوحيّان الشاهد في كتابه: التذييل والتكميل ٨: ٢٠٦ (إلّا الصدى والجَبُوبُ).

[٦٠] شرح الكافية الشافية ٢: ٧٠٩

منه قدرٌ من التشارك أو التجانس. وأميل إلى أنّ حمل الموضع على الاستثناء المنقطع أقلّ تكلّفًا وأوفى دلالةً، فالتقدير: تغيّبَ عن هذا المقتول أقربوه وغيرُهم من الناس، فلم يُدْفَن، ولكنّ ريح الصبا والجنوب لم تتغيّب عنه ولم تفارقه طوال مكوثه فوق الأرض غيرَ مدفون.

وهكذا يكون الغرض من هذا الاستثناء المنقطع **توكيد تغيُّبِ كلِّ أحدٍ عن هذا القتيل، واستدرار الشفقة والأسى عليه.**

خاتمة:

بعد هذا التطواف في آفاق موضوع الاستثناء عامّةً والاستثناء المنقطع خاصّةً، وبعد ما سبق من عرض ومناقشة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١ – كثيرًا ما يكون تركيب الكلام محتملًا للاستثناء المنقطع على جهة من التأويل وللاستثناء المتّصل على جهةٍ أخرى، والمعنى هو الفيصل في ترجيح أحد الوجهين على الآخر، فحيث يقوَى المعنى وتغنى الدلالة ويقلّ التكلّف يقوى الرجحان، وحيث يضؤل المعنى وتهزل الدلالة ويشتدّ التكلّف يضعف الرجحان، ويقوى المنع.

٢ – يتبيّن من النظر في الشواهد الشعرية للاستثناء عامّةً وللاستثناء المنقطع خاصّةً أن معظم هذه الشواهد مكرّرٌ متناقَلٌ من لدنْ سيبويه إلى ابن مالك إلى مَنْ بعدهما من النحاة، ولا شكّ أنّ تراثنا الشعريّ الفصيح غنيّ بشواهد كثيرة غيرها، **فمن الخير أن يتوجّه الباحثون إلى دراسة أسلوب الاستثناء في التراث الشعريّ دراسةً نحويّةً بلاغيّةً.**

٣ – الاستثناء أسلوبٌ من أساليب العربيّة يحمل وظائف دلاليّة وأغراضًا بلاغيّةً، **ولابدّ أن تكون هذه الدلالات وتلك الأغراض موضع عناية المشتغلين بالنحو والمشتغلين بالبلاغة على السواء.**

٤ – يحسن **مزج الدرس النحويّ بالدرس البلاغيّ** ما أمكن ذلك، لأنّ في هذا المزج تخليصًا للدرس النحويّ من الجفاف الّذي يعتريه أحيانًا، وضبطًا للدرس البلاغيّ بربطه بالأوضاع والأحكام النحويّة.

٥ – يجب **النأي عن الإسراف والتكلّف في التقدير والتأويل،** لأنّ في ذلك توهينًا للأحكام النحويّة وما يرتبط بها من معانٍ ودلالات.

وبعد، فهذا هو جهد المقلّ، والموضوع ما يزال محتاجًا إلى مزيد من النظر والتحليل والدراسة، واللهَ أسأل أن يجعل عملنا خالصًا لوجهه، وأنْ يلهمنا الرشد والسداد، وأن يعيننا على خدمة لغتنا الشريفة لغة القرآن الكريم. "ربّنا أتممْ لنا نورَنا واغفرْ لنا إنّك على كلّ شيءٍ قدير".

فهرس المصادر والمراجع

-ارتشاف الضّرَب من لسان العرب: لأبي حيّان الأندلسيّ محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

-إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العماديّ (٩٨٢هـ): إحياء التراث العربيّ – بيروت.

-الأصول: لابن السرّاج محمد بن السريّ (٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت.

-أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد): للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، القاهرة، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

-البحر المحيط: لأبي حيّان الأندلسيّ محمد بن يوسف، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

-التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ.

-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيّان الأندلسيّ، الجزء ٨، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك محمد بن عبد الله الطائيّ الجيّانيّ (٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

-التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الجرجانيّ (٨١٦هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

-تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (٧٧٨هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

-الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبيّ (٦٧١هـ)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

-خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغداديّ (١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

-الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٥٢م.
-ديوان الأسود بن يعفر، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة، سلسلة كتب التراث ١٥.
-ديوان حسّان بن ثابت: تحقيق الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
-ديوان النابغة الجعديّ، جمع وتحقيق الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
-ديوان النابغة الذبيانيّ، صنعة ابن السكّيت (٢٤٤هـ)، تحقيق الدكتور شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
-شرح التسهيل: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيّانيّ (٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
-شرح ديوان الحماسة: لأبي عليّ أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقيّ الأصبهانيّ (٤٢١هـ)، حقّقه غرّيد الشيخ، ووضع قهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
-الكتاب: لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
-شرح الكافية الشافية: لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
-شرح المفصّل: لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٢هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور بديع إيميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
-شعر أبي زُبيد الطائيّ: جمع وتحقيق نوري حمودي القيسيّ، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
-صحيح البخاريّ (الجامع المسند الصحيح): للإمام محمد بن إسماعيل البخاريّ (٢٥٦هـ)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
-الكتاب: لسيبويه عمرو بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
-الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، لأبي القاسم جار الله محمود بن محمد بن أحمد الزمخشريّ (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

-المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩هـ)، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، نشر جامعة أمّ القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
-المفصّل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم جار الله محمود بن محمد بن أحمد الزمخشريّ، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣هـ.
-المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة (شرح الشواهد الكبرى): لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وزميليه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
-المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

Summary of the topic (The Discontinued Exception: Its Concept, Provisions and Semantic Functions)

The exception in its general concept is an output process by means of a tool called the exception tool, and it is based on three pillars: the exception from it, the exception and the exception tool. It is studied by grammarians in the chapter (Mansobs) because the predominant ruling is after the tool when the exception is complete in the accusative. However, the grammatical rule of the post-exclusion article differs when the exception is a negative infinitive in the negative or what is implied on the negation such as the prohibition and the question, or when the exception is intermittent, i.e. when the exception is not part of the exception from it. This required me to clarify the types of exception, considering its elements sometimes, and considering the relationship after the exception tool with the excluded from it at other times, and to mention the syntactic .provisions for each of those types

I preferred that the discontinued exception be the focus of the research and its pillar, I clarified its concept in the grammarians, clarified its syntactic provisions, and tried to define its most famous semantic functions and rhetorical purposes, then I supplemented the research with an analysis of evidence for the discontinuous exception from the Holy Qur'an and eloquent Arabic poetry. I proved to him a conclusion that included the most important results that he reached, and appended it with an index of the sources and references that I used.

I hope that this work will satisfy the need of those interested in Arabic grammar, and not be inconsistent with what is correct. And God is all knowing of the intent.